

## قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة 1988 – 2009

م.م سلام كاظم شاني

الباحث علاء حسين فاضل

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:.

لقد تناولت هذه الدراسة ظاهرة العجز المزدوج في العراق للمدة 1988.2009 ، وقد انطلقت من فرضية مفادها، أن هناك علاقة سببية تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري، وهذه العلاقة تختلف في الأمدين القصير والطويل، و أن تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يختلف من بلد إلى بلد آخر بحسب طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد ووفقاً لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الاقتصاد. وتضمنت هذه الدراسة ثلاث مباحث، إذ يمثل المبحث الأول، الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج، فيما يمثل الثاني، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والثالث تمثل بقياس العلاقة بين العجزين. وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي والذي يتضمن المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وكذلك قياس العلاقة بين المتغيرات من خلال طريقة التحليل القياسي VAR .

### Abstract:

I've dealt with this study the phenomenon of double deficits in Iraq for the period 1988 –2009 , has started from the premise that , that there is a causal relationship starting from the general budget to the current account of the balance of payments , and this relationship is different in the short and long term , and to determine the nature of the relationship between the budget deficit and the current account deficit , varies from country to country depending on the nature of economic policy followed in the country , according to the impact of macroeconomic variables on the economy. This study involved three sections, the first section deals with the theoretical underpinnings of the phenomenon of double deficits , while the second , deals with the analysis of the relationship between the budget deficit public and current account deficits and the third deals the measurement of the relationship between the two deficits . This study has relied on the analytical method which includes inductive and deductive approach, as well as to

## measure the relationship between variables through the standard method of analysis VAR

### المقدمة:.

أن عجز الحساب الجاري هي حالة شائعة في الاقتصاد العالمي اليوم والتي تعاني منها مختلف البلدان سواء أكانت متقدمة أم نامية. تعد حالات اللاتوازن المالي والخارجي التي تعيشها العديد من بلدان العالم من الموضوعات المهمة والتي لفتت أنظار واهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية حول العوامل المؤثرة والمحددة لديناميكيات الحساب الجاري، إذ أن هناك علاقة وثيقة تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، أي أن السياسة المالية التوسعية والمنعكسة في عجز الموازنة العامة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية وفي حالة عدم كفاية السلع المحلية يتم سد هذا النقص عن طريق الاستيراد من الخارج. ونتيجة لذلك اهتمت عدد من الدراسات التطبيقية بدراسة العلاقة السببية بين العجز المالي والخارجي. ويعد الاقتصاد العراق كأحد اقتصاديات البلدان النامية، اقتصاد أحادي الجانب، إذ إن أغلب إيرادات الموازنة العامة تتركز على مورد واحد وهذا ما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، كذلك فإن صادرات البلد إلى الخارج تعتمد على هذا المورد ومن ثم انعكاس أثر ذلك على الحساب الجاري والناجم عن عجز الميزان التجاري. وقد تعرض العراق ومنذ بداية الثمانينيات إلى ظاهرة العجز في الموازنة العامة والتي قد صاحبها في أغلب الأحيان حالة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وهذا ما يسمى بالعجز المزدوج.

### أولاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة تحليل طبيعة العلاقة أو الارتباط بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، في العراق وبيان طبيعة العلاقة السببية بينهما ، أي أيهما يكون سبباً لظهور الآخر، من خلال نماذج التحليل القياسي.

### ثانياً: مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة العجز المزدوج من المشاكل المهمة التي تواجه معظم الدول بغض النظر عما إذا كانت متقدمة أم نامية، وقد عانى الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من هذه الظاهرة، إذ إن عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يعكس طبيعة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي.

### ثالثاً: فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن هناك علاقة سببية تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وبالعكس وهذه العلاقة تختلف في الأمدن القصير والطويل، وأن تحديد طبيعة العلاقة بين عجز

الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يختلف من بلد إلى بلد آخر بحسب طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد ووفقاً لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الاقتصاد.

رابعاً: أسلوب الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي، والذي يستند على الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل تطور البيانات عبر المراحل التاريخية للمدة 1988-2009 واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل وتقويم الظواهر الاقتصادية خلال مدة الدراسة ومتابعة تطوراتها خلال المدد الزمنية المختلفة ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، فضلاً عن استعمال طريقة التحليل القياسي VAR لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

خامساً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

1. تحليل اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف الثابتة والمرنة.
2. قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري .

سادساً: الاطار الزمني والمكاني للدراسة

لقد تناولت الدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات في العراق للمدة 1988-2009 .

المبحث الأول :. الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج

أن معظم الدراسات والتحليلات التجريبية الحديثة تتفق على أن هناك علاقة سببية Causality تبدأ من الموازنة إلى العجز الخارجي، وربما تختلف هذه العلاقة في الأمدن القصير والطويل، إذ تعتمد على الخصائص طويلة الأمد للسلاسل المشمولة<sup>(1)</sup>. وسيتم في هذا المبحث دراسة العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري وفقاً لمتطابقات الدخل القومي وفرضية العجز المزدوج ونظرية التكافؤ الريكارد.

أولاً: الربط بين العجزين باستخدام متطابقات الدخل القومي

توضح متطابقات الدخل القومي أسلوباً نظرياً أساساً طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري . ويمكن توضيح ذلك من خلال متطابقات الدخل القومي الآتية:<sup>(2)</sup>

$$Y = C + I + G + X_M \dots \dots \dots (1)$$

(<sup>1</sup>) Alberto Bagnai : Structural Breaks And The Twin Deficits Hypothesis , November 2006 , IMF, IEEP 3 , Springer \_ Verlag 2006 , P 138 .

(<sup>2</sup>) Rudiger Dornbusch And Others, Macroeconomics, 12<sup>th</sup> Ed, McGraw-Hill Companies, INC. USA, 2011, P. 30.

إذ أن ::

(Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي، (C) تمثل الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، (I) تمثل الاستثمار الخاص، (G) تمثل الإنفاق الحكومي، (X) الصادرات من السلع والخدمات، (M) الاستيرادات من السلع والخدمات.

إذ أن (Y) هي قيمة أو مقدار السلع والخدمات المنتجة والمباعة في الاقتصاد القومي، وان هذا يمثل مقدار الدخل (Y) والذي ينفق على الاستهلاك والادخار بعد دفع جزء منه كضرائب صافية، ويمكن توضيح ذلك وفقاً للمعادلة التالية::

$$Y = C + S + T \dots\dots\dots(2)$$

إذ أن ::

(Y) تمثل الدخل الناتج عن بيع السلع والخدمات، (C) الاستهلاك العائلي، (S) الادخار الخاص، (T) الضرائب الصافية.

وبمساواة المتطابقة (1) مع المتطابقة (2) نحصل على::

$$C + I + G + X - M = C + S + T$$

وبحذف الاستهلاك من طرفي المتطابقة نحصل على::

$$I + G + X - M = S + T$$

وبإعادة صياغة المتطابقة نحصل على::

$$(G - T) = (S - I) - (X - M) \dots\dots\dots(3)$$

ويوضح الجانب الأيسر من المعادلة الفرق بين النفقات العامة والضرائب ممثلة بالإيرادات العامة الذي يشير إلى الموازنة العامة، وطبقاً لذلك توجد هنالك حالتان،

الحالة الأولى، إذا كان المقدار (G-T) موجباً فإن هذا يعني أن النفقات أكثر من الإيرادات الضريبية وبالتالي فإن الموازنة العامة تعاني من حالة العجز، أما الحالة الثانية، إذا كان (G-T) سالباً فإن هذا يعني أن الإيرادات الضريبية أكبر من النفقات العامة وان الموازنة العامة تحقق فائضاً.

في حين يمثل الطرف الأيمن من المتطابقة (3) والذي هو (S\_I) الفرق بين الادخار الخاص والاستثمار المحلي، وان (X\_M) تمثل الفرق بين الصادرات الاستيرادات من السلع والخدمات أو ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

توضح المعادلة (3) طبيعة العلاقة بين كل من عجز الموازنة العامة من جانب والادخار الخاص والاستثمار وميزان الحساب الجاري من جانب آخر. واستناداً لهذه المعادلة فإن عجز الموازنة العامة يجب أن يمول عن طريق زيادة الادخار الخاص أو تخفيض الاستثمار المحلي أو كليهما معاً أو من خلال زيادة عجز الحساب الجاري، وان هذا يظهر عجز الحساب الجاري في سياق معادلات الدخل القومي في عجز الموازنة العامة، أي أن عجز الحساب الجاري ينتج حين يعجز الادخار الخاص عن مواجهة الزيادة في مقدار الإذونات والسندات التي تصدر من قبل الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة.

وتوجد عدد من الافتراضات الأساسية اللازمة لتحقيق الارتباط المفترض بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وفقاً لمتطابقات الدخل القومي، وان أهم تلك الافتراضات هي:-<sup>(2)</sup>

1. تساوي الادخار الخاص مع الاستثمار المحلي ا وان الاثنان يتحركا بنفس الاتجاه.
2. أن عجز الموازنة العامة يتم تمويله بالكامل من خلال إصدار السندات العامة.
3. أن يكون البنك المركزي مستقلاً بإجراءاته النقدية، إذ يتم إتباع سياسة نقدية منضبطة بعيداً عن أية ضغوطات حكومية لتمويل العجز.

وبافتراض ثبات المقدار (S\_T) فإن المتطابقة (3) تعكس طبيعة الارتباط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، إلا أن ذلك لا يبين اتجاه السببية بين هذين المتغيرين، إذ أنها لا توضح أي منهما يكون سبباً أو نتيجة من أو عن الآخر. أن عجز الحساب الجاري في البلدان النامية غالباً ما ينتج عن عجز الميزان التجاري ذلك أن صادرات هذه البلدان غالباً ما تتركز على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الاستخراجية، وان هذه السلع معرضة للصدمات الخارجية وما ينتج عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، لذا فإن سبب الاختلال الخارجي للبلد ينشأ من اختلال هيكل الإنتاج فيها والذي ينجم عن سيادة الإنتاج الأولي<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: فرضية العجز المزدوج

استناداً لما جاء به التحليل الكينزي، أن عجز الموازنة العامة له اثر على الادخار والاستثمار الخاص والحساب الجاري، وان جزء من التأثير النهائي لعجز الموازنة على هذه المتغيرات يعتمد على الطريقة التي يتم من خلالها تمويل هذا العجز، وفي حالة عدم قدرة الإيرادات المالية الضريبية على مواجهة ذلك العجز يتم

(<sup>1</sup>)FarrokK .Langdana, Macroeconomic Policy :Demystifying Monetary And Fiscal Policy, 2<sup>nd</sup>, Spring.Ny,Usa,2009,P.23.

(<sup>2</sup>) Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference , London \_ England , February 4 . 2005, P. P 3 \_ 4.

(<sup>3</sup>) Bai . C. E &Qian .Z . : Factor Income Share In China: Stories Behind Statistics, Economic Research Journal ( Jing Ji Yan Jin ) , Vol .3 ,2009 , P 296

للجوء إلى مصادر متعددة، منها الإصدار النقدي الجديد، الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي. وان لكل مصدر من هذه المصادر آثار على الاقتصاد الكلي<sup>(1)</sup>.

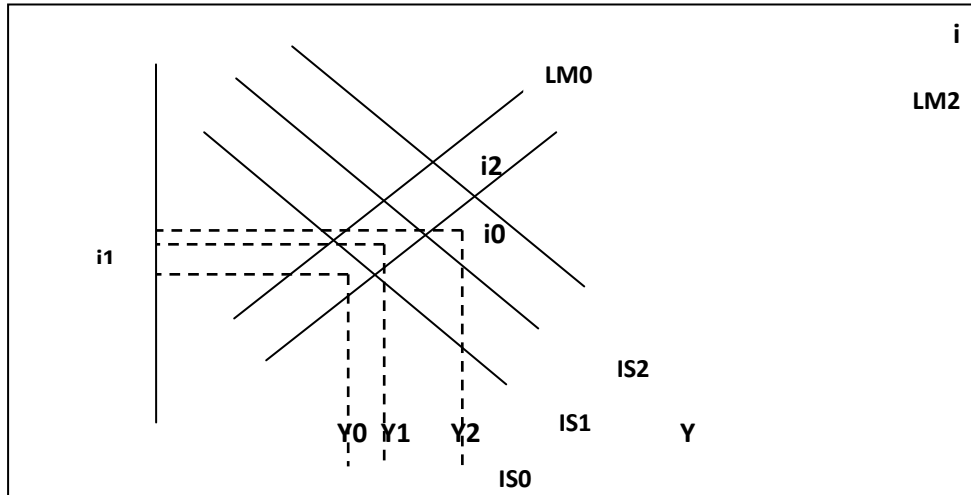
### 1. الإصدار النقدي الجديد

يمكن أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة، أي خلق كمية إضافية من النقود تضاف إلى عرض النقد وبدون غطاء (التمويل بالعجز)، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وحسب مرونة الجهاز الإنتاجي .

وفقاً لتحليل النموذج (IS\_LM)، إذ يوضح الشكل (1) أن زيادة النفقات العامة سوف تؤدي إلى انتقال المنحنى (IS) من (IS<sub>0</sub>) إلى (IS<sub>1</sub>) وفي حالة قيام الدولة بتمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال الإصدار النقدي، فإن هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى (LM) من (LM<sub>0</sub>) إلى (LM<sub>2</sub>)، ويرافق الزيادة في عرض النقد هذه زيادة في الثروة والاستهلاك مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (IS) من (IS<sub>1</sub>) إلى (IS<sub>2</sub>) ويكون المستوى التوازني الجديد للدخل هو (Y<sub>2</sub>) والنتائج عن تقاطع (IS<sub>2</sub>) مع (LM<sub>2</sub>) والذي يكون أكبر من مستوى الدخل التوازني الأصلي (Y<sub>0</sub>)<sup>(2)</sup>.

وبذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الإصدار النقدي يدفع الأفراد إلى التخلي عن الأصول المالية المحلية والاتجاه نحو شراء الأموال الحقيقية أو تزايد الطلب على العملات الأجنبية، لذا فإن هذه الطريقة لتمويل العجز تعد بمثابة إحلال مشكلة التضخم محل مشكلة البطالة.

شكل (1) اثر الزيادة في النفقات العامة الممولة عن طريق الإصدار النقدي



(1) سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1982، ص ص. 723-730.  
 (2) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم المنصور، دار المريخ، الرياض - السعودية، 1999، ص 281.

المصدر: مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور، دار المريخ، الرياض . السعودية، 1999، ص 281.

## 2. الاقتراض المحلي

يعد الاقتراض المحلي احد المصادر المهمة لتمويل عجز الموازنة العامة، ويأخذ هذا النوع من الاقتراض شكلين، إذ يتمثل الشكل الأول بالاقتراض من البنوك التجارية، في حين يمثل الشكل الثاني بالاقتراض من الأفراد. فعندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنوك التجارية فإن هذا يعتمد على مدى امتلاكها لاحتياجات إضافية، فإذا كانت البنوك التجارية تمتلك احتياطات إضافية فإن هذا يعني زيادة قدرتها على خلق الائتمان والذي يخلق النقود، وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم النفقات العامة (الجارية والاستثمارية). أما إذا كانت البنوك التجارية لا تمتلك احتياطات إضافية فإن هذا يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم تخفيض عرض النقود، وهذا بدوره سوف يخفض اثر الزيادة في النفقات العامة<sup>(1)</sup>.

أما عند قيام الدولة بتمويل العجز عن طريق بيع أوراق مالية إلى الجمهور فإن هذا الإجراء لن يكون له أي اثر على عرض النقد، إذ أن الودائع الجارية تحت الطلب للأفراد سوف تنخفض وتزداد الودائع الحكومية بالقدر نفسه، إذ أن هذه الأداة لتمويل العجز سوف تؤدي إلى التقليل من عرض الأرصدة المتاحة للاستثمار الخاص ونتيجة للعلاقة العكسية بين حجم الأرصدة المعدة للاقتراض وسعر الفائدة، فإن سعر الفائدة سوف يرتفع ومن ثم انخفاض الاستثمار الخاص، وهذا بدوره سوف يخفض من اثر زيادة النفقات العامة<sup>(2)</sup>.

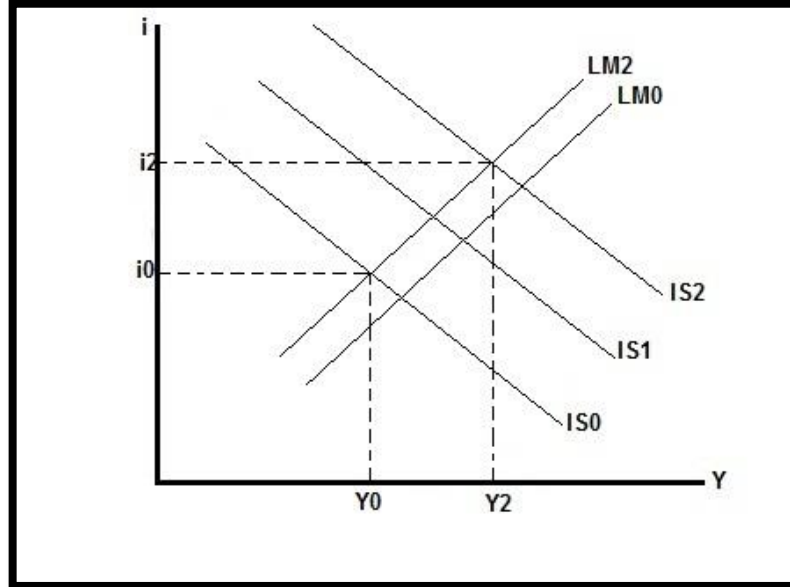
إذ عند قيام الدولة ببيع سندات إلى الجمهور سوف يؤدي هذا إلى زيادة الثروة لديهم ومن ثم الاستهلاك كما يوضح الشكل البياني (2)، فإن هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS<sub>0</sub>) إلى (IS<sub>2</sub>) ومع زيادة الثروة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المبادلات ومن ثم انتقال المنحنى (LM) من (LM<sub>0</sub>) إلى (LM<sub>2</sub>)، وهذا يعني مستوى دخل توازني عند النقطة (Y<sub>2</sub>) وسعر فائدة توازني اعلى عند النقطة (i<sub>2</sub>)<sup>(3)</sup>.

(1) باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض - السعودية، 1987، ص 448.

(2) جيمس جوارتيني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض - السعودية، 1999، ص 391.

(3) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 283.

شكل (2) اثر الزيادة في النفقات العامة الممولة عن طريق إصدار السندات



المصدر: مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور، دار المريخ، الرياض . السعودية، 1999، ص284.

### 3 . الافتراض الخارجي

يمكن بيان اثر تمويل العجز عن طريق الافتراض الخارجي من خلال أنموذج مونديل فلمنك ( The Mundell–Fleming)، والذي يحاول أن يوضح التوازن العام في اقتصاد مفتوح. ويفترض هذا النموذج:<sup>(1)</sup>

أ. حرية حركة رؤوس الأموال.

ب . يهتم النموذج بدراسة حالة الاقتصاد الصغير والمفتوح، وان الهدف من ذلك هو بيان عدم قدرة السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المحدد في التأثير على العالم الخارجي.

ج . تميل أسعار الفائدة المحلية إلى التساوي مع أسعار الفائدة الخارجية، ذلك بسبب حرية حركة رؤوس الأموال الدولية.

وفقاً لهذا النموذج فإن تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع في البلد، لذلك فإن إتباع أسعار الصرف الثابتة سيكون آثارها مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العلاقة بين العجزين.

(<sup>1</sup>)Gregory Mankiw ,Macroeconomics, 7<sup>th</sup> Ed, South-Western, Usa,2010,P.339.



ثالثاً :- اثار عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري طبقاً لأسعار الصرف

1. اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف الثابتة

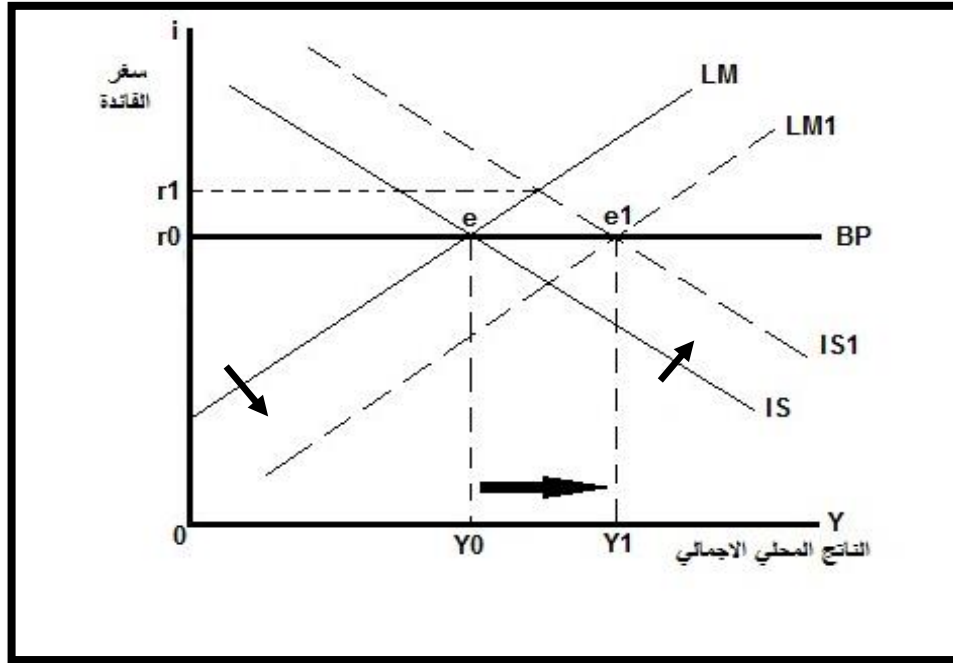
أن أسعار الصرف الثابتة لا يسمح لها بالتقلبات في سوق الصرف والناجمة عن التغيرات اليومية في طلب العملة وعرضها، أي أن البنك المركزي يعمل على تثبيت سعر صرف العملة عند مستوى معين، على أن لا يتم تجاوز هذا السعر أو الهبوط عنه من خلال ما يقوم به البنك المركزي من عمليتي البيع والشراء للعملة<sup>(1)</sup>. فإذا كانت السلطات النقدية في البلد تعتمد أسعار الصرف الثابتة، ففي حالة الاقتراض من الخارج لغرض تمويل العجز فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا بدوره أيضاً سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم تحسين حساب رأس المال للبلد، هذا من ناحية الاقتراض<sup>(2)</sup>. أما عند قيام الدولة بإنفاق مبلغ القرض فإن هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية المنعكسة في عجز الموازنة الحكومية الكبير قد وسعت من الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الداخل فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، فإذا كانت هذه الموارد المطلوبة متوفرة محلياً فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي، أما في حالة عدم توفر بعض هذه الموارد محلياً فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيرادات وبالتالي يكون له اثر سلبي على ميزان الحساب الجاري، كما أن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير سلباً على المقدرة التنافسية من خلال انعكاسه على اسعار الصرف للبلد في الأسواق العالمية ومن ثم تدهور ميزان الحساب الجاري<sup>(3)</sup>. ويوضح الشكل البياني (3) اثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة على الحساب الجاري في اقتصاد مفتوح يعتمد أسعار الصرف الثابتة، وفقاً لنموذج (مونديل فليمنك)، إذ يوضح المنحنى (IS) توازن سوق السلع والذي يعبر عن التوليفات المختلفة من سعر الفائدة والناتج، في حين يوضح المنحنى (LM) التوازن في سوق النقد والذي يعبر عن التوليفات من أسعار الفائدة والناتج في سوق النقد، ويوضح منحنى (BP) جميع أسعار الفائدة والناتج التي يتوازن عندها ميزان المدفوعات، وان ميل المنحنى (BP) يعتمد على حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية اعتماداً على الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. وكلما زادت حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كان منحنى (BP) أكثر انبساطاً، وفي حالة الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية يكون المنحنى (BP) أفقياً.

(<sup>1</sup>) موردخاي كرابانين: الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية، 2007، ص 277.

(<sup>2</sup>) Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference , London \_ England , February 4 . 2005, P. P 3 \_ 4.

(<sup>3</sup>) Robert Eisner: Budget Deficits: Rhetoric And Reality, American Economic Association, The Journal Of Economic Perspectives, Vol .3. No. 2, 2010, P 85.

الشكل البياني (3) اثر عجز الموازنة العامة على ميزان الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف الثابتة



المصدر: Steven Husted & Mchaelmelvin, International

Economics, 8<sup>th</sup> Ed, Pearson, Ny, USA, 2010, P. 520.

وان تقاطع المنحنيات (IS-LM-BP) عند النقطة (e) يحدد التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الكلي المفتوح، تمثل النقطة (e) في الشكل البياني نقطة التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد وميزان المدفوعات، فإذا افترضنا أن الاقتصاد في البداية كان يحقق التوازن عند مستوى الناتج ( $Y_0$ ) وسعر فائدة ( $r_0$ )، وفي حالة زيادة النفقات العامة وما ينتج عنها من عجز في الموازنة، فإن المنحنى (IS) سوف ينتقل نحو اليمين إلى ( $IS_1$ ) محققاً معدل توازني جديد للناتج وسعر الفائدة ( $r_1$  و  $Y_1$ ) على التوالي، وان ارتفاع سعر الفائدة إلى ( $r_1$ ) يعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل فيزيد سعر صرف العملة المحلية<sup>(1)</sup>.

ولإعادة سعر صرف العملة الوطنية إلى المستوى المرغوب يتجه البنك المركزي إلى شراء العملة الأجنبية وزيادة أو ضخ المزيد من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بسياسة التعقيم (Sterilizing Policy) وان هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة عرض النقد حتى ينتقل منحنى (LM) باتجاه اليمين والى ( $LM_1$ ) وعند تقاطعه مع منحنى ( $IS_1$ ) تتحدد نقطة التوازن ( $e_1$ ) عند مستوى سعر الفائدة الأصلي ( $r_0$ )<sup>(2)</sup>.

(1) Steven Husted & Mchael Melvin, International Economics, 8<sup>th</sup> Ed, Pearson, Ny, USA, 2010, P. 520.

(2) Dens R. Appleyrd & Others, International Economics, 5<sup>th</sup> Ed, McGraw-Hill, (1) Ny, Usa, 2006, P. 635.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن في حالة ثبات أسعار الصرف لا توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، أي أن السياسة المالية التوسعية قد رافقتها سياسة نقدية مرنة وبالتالي لن يكون لها اثر صافي على أسعار الصرف أو سعر الفائدة.

2. اثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف المرنة

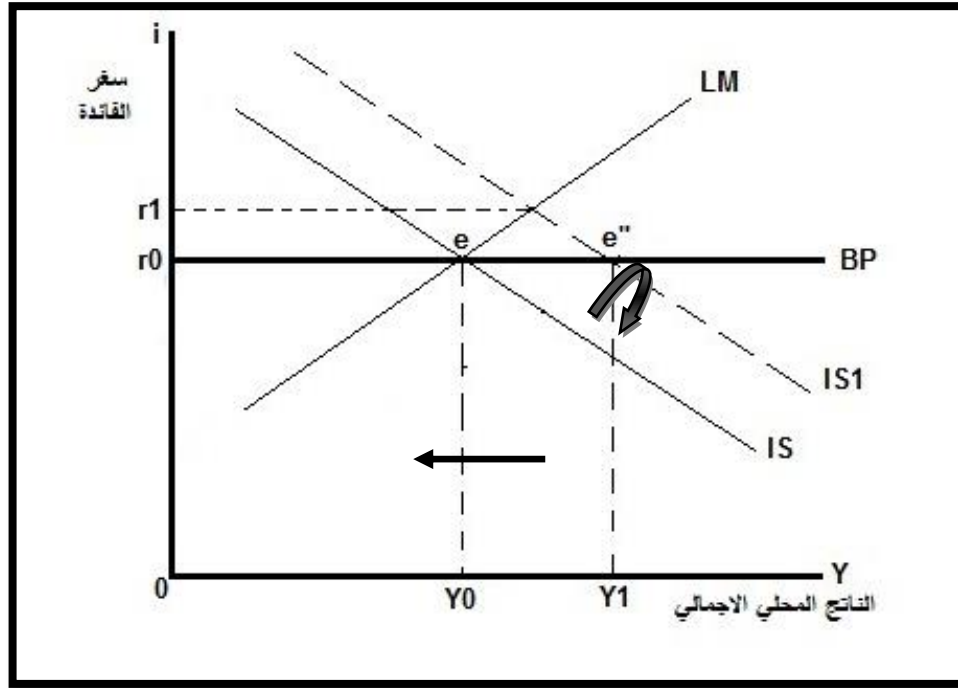
تعرف أسعار الصرف المرنة، بأنها الحالة التي يسمح فيها لأي عملة أن تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً في سوق الصرف الأجنبي، أي أن في مثل هذه الظروف فان قوى (العرض والطلب) هي التي تحدد سعر الصرف. ويمكن أن ترتفع أو تنخفض قيمة العملة في ظل هذا النظام<sup>(1)</sup>.

ويوضح الشكل البياني (4) العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في ظل حرية أسعار الصرف، وكما أوضحنا سابقاً، فان زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى (IS<sub>1</sub>) باتجاه اليمين وينعكس ذلك على زيادة كل من الناتج وسعر الفائدة من (Y<sub>0</sub> و r<sub>0</sub>) إلى (Y<sub>1</sub> و r<sub>1</sub>) على التوالي عند مستوى توازني (e)، وان زيادة أسعار الفائدة يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وهذا يزيد سعر صرف العملة المحلية، وبافتراض أن السياسة النقدية في البلد (البنك المركزي) محايدة فان هذا الإجراء سوف يجعل أسعار السلع المحلية مرتفعة الثمن بنظر الخارج مما يقلل من القدرة التنافسية للبلد المعني، كذلك فان أسعار السلع الأجنبية تكون منخفضة القيمة بنظر الداخل مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، أي زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وان هذا سيجعل منحنى (IS) ينخفض باتجاه اليسار أي من (IS<sub>1</sub>) إلى (IS) ومن ثم تراجع نقطة التوازن إلى النقطة الأصلية (e)<sup>(2)</sup>.

(1) مورخاي كريبانين، مصدر سابق، ص ص 256\_257.

(2) St.Charles Missouri: How Dangerous Is The U.S. Current Account Deficit ,Economic Policy Lecture Series Linden Wood University, November 9,2005,P.4.

الشكل البياني (4) اثر عجز الموازنة العامة على ميزان الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف المر



المصدر: Steven Husted & Michael Melvin, International Economics, 8<sup>th</sup> Ed, Pearson, Ny, USA, 2010, P. 522.

لذلك يمكن القول أن عجز الموازنة العامة يمارس تأثيراً مهماً وقوي على عجز الحساب الجاري في ظل أسعار الصرف المرنة على عكس تأثيره في ظل أسعار الصرف الثابتة .

#### رابعاً: نظرية التكافؤ الريكاردى Ricardian Equivalence Theory

ترى نظرية التكافؤ الريكاردى، أن تأثير برنامج معين للإنفاق الحكومي يكون مستقلاً تماماً عن مصادر تمويله، واستناداً إلى نظرية التكافؤ الريكاردى فإن حالات العجز ليست لها تأثير على الاستهلاك الجاري لان المستهلكين الحاليين يعتمدون في قراراتهم الاستهلاكية على دخل العمر الذي يعتمد على القيمة الحالية للإنفقات الحكومية وليست على توقيت جمع الضرائب، ولهذا السبب يدخر أرباب الأسر أكثر فأكثر من النقود لدفع فواتير الضريبة المستقبلية الأعلى إذا خفضت الحكومة الضرائب الجارية من دون تقليل إنفاقها في الوقت نفسه<sup>(1)</sup>. لقد تعرضت نظرية التكافؤ الريكاردى إلى انتقادات مبنية على أسس نظرية وتجريبية، إذ أن المعارضة النظرية الشائعة هي أن التخفيضات الضريبية سوف ترفع الاستهلاك الجاري لأنها تزيد المدخولات العمرية للأفراد الأحياء الآن، فإرضاء زيادات ضريبية جزئية في الأقل على الأفراد الذين لم يولدوا بعد، وإذا كانت نظرية التكافؤ الريكاردى صحيحة لا يوجد هناك أثر حقيقي للتحويل الحكومي أو البرنامج الضريبي،

(1) Janet L. Yellen :Symposium On The Budget Deficit, American Economic Association , The Journal Of Economic Perspectives , Vol . 3 , No . 2, 2010.P. 19.

وبالطبع يجب أن لا تؤدي الأسعار أي دور في تخصيص الموارد Resources Allocation مهما كان ما دام كل الأفراد يرتبطون بأيدلوجيا ليست فقط بأطفالهم وآبائهم بل لكل الأشخاص الذين عاشوا أو سوف يعيشون، وإن ما يدحض نظرية التكافؤ الريكاردي هو نواقص سوق رأس المال التي ينتج عنها قيود على الاقتراض وكذلك قصر نظر المستهلك<sup>(1)</sup> .

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري في العراق للمدة 1988 - 2009  
يمكن بيان العلاقة بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري خلال مدة الدراسة من بيانات الجدول (1)  
جدول (1) تطور عجز الموازنة والحساب الجاري للمدة من 1988 . 2009 ( مليون دينار \* )

السنوات	الفائض أو العجز في الموازنة العامة	الفائض أو العجز في الحساب الجاري
1988	-5195	-1155.4
1989	-5052	-892.6
1990	-5688	-751.6
1991	-13269	-1058.9
1992	-27836	-2199.3
1993	-59957	-2626.6
1994	-173783	-2837.0
1995	-583798	-3278.1
1996	-364529	-3122.3
1997	-195265	-3148.3
1998	-400071	-3743.6
1999	-314487	-4515.2
2000	-365666	-2538.9
2001	-790481	-4789.4
2002	-1372342	-243.0
*2003	163798	-1809192.0
2004	865248	-3493883.8
2005	14127715	2493715.2
2006	10248866	10466010.0
2007	15568219	25419440.9
2008	20848807	34413138.3
2009	2642328	-1501967.4

المصدر :: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .  
\*لغاية تشرين الثاني 2003 .

(<sup>1</sup>) Janet L. Yellen , Op . Cit, P . 20.

\*تم احتساب الفائض والعجز في الحساب الجاري وفقاً لسعر الصرف الرسمي.

إذ توضح هذه البيانات إن عجز الموازنة قد انخفض من (5195) مليون دينار عام 1988 إلى (5052) مليون دينار عام 1989 وكان ذلك بسبب انتهاء الحرب العراقية وتراجع نسبة الإنفاق العسكري، أما العجز في الحساب الجاري فهو أيضاً قد انخفض من (1155.4) مليون دينار إلى (892.6) مليون دينار في المدة نفسها، وكان سبب ذلك زيادة الصادرات النفطية. وقد ارتفع عجز الموازنة العامة عام 1990 إلى (5688) مليون دينار، إلا أن عجز الحساب الجاري قد انخفض إلى (751.6) مليون دينار، وكان هذا الانخفاض يعود إلى الفائض المتحقق في الميزان التجاري في تلك المدة. وقد ارتفع عجز الموازنة العامة من (13269) مليون دينار عام 1991 إلى (27836) مليون دينار عام 1992 هذا بسبب العقوبات الدولية وتراجع الإيرادات النفطية، أما عجز الحساب الجاري فقد ارتفع أيضاً من (1058.9) مليون دينار إلى (2199.3) مليون دينار في المدة نفسها بسبب تراجع الصادرات النفطية. وقد انخفض عجز الموازنة العامة من (364529) مليون دينار عام 1996 إلى (195265) مليون دينار عام 1997 بعد العمل بموجب مذكرة التفاهم، أما عجز الحساب الجاري فقد ارتفع من (3122.3) مليون دينار إلى (3148.3) مليون دينار خلال المدة نفسها بسبب زيادة الاستيرادات وخاصة الغذائية، وكذلك كان الارتفاع في عجز الحساب الجاري يعود إلى العجز المتحقق في فقرة المنح والخدمات في الحساب. وقد تحقق فائضاً في الموازنة العامة عام 2003 وبقيمة (163798) مليون دينار هذا بفعل رفع العقوبات الدولية إضف إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية، فيما ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى (1809192) مليون دينار وكان ذلك بسبب العجز في الميزان التجاري والناجم عن الاستيراد المفرط، إضافة إلى أن سبب هذا العجز يعود إلى العجز المتحقق في جميع بنود الحساب الأخر بعد المنح .

وقد حققت الموازنة العامة أعلى حالة فائض خلال مدة الدراسة عام 2008 بقيمة (20848807) مليون دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط، ويقابله أيضاً أعلى حالة فائض في الحساب الجاري خلال مدة الدراسة وبقيمة (34413138.3) مليون دينار والناجم عن زيادة الصادرات النفطية. وقد تراجع الفائض في الموازنة العامة عام 2009 إلى (2642328) مليون دينار بعد الانهيار الذي حدث في أسعار النفط، أما الحساب الجاري فقد حقق عجزاً قيمته (1501967.4) مليون دينار.

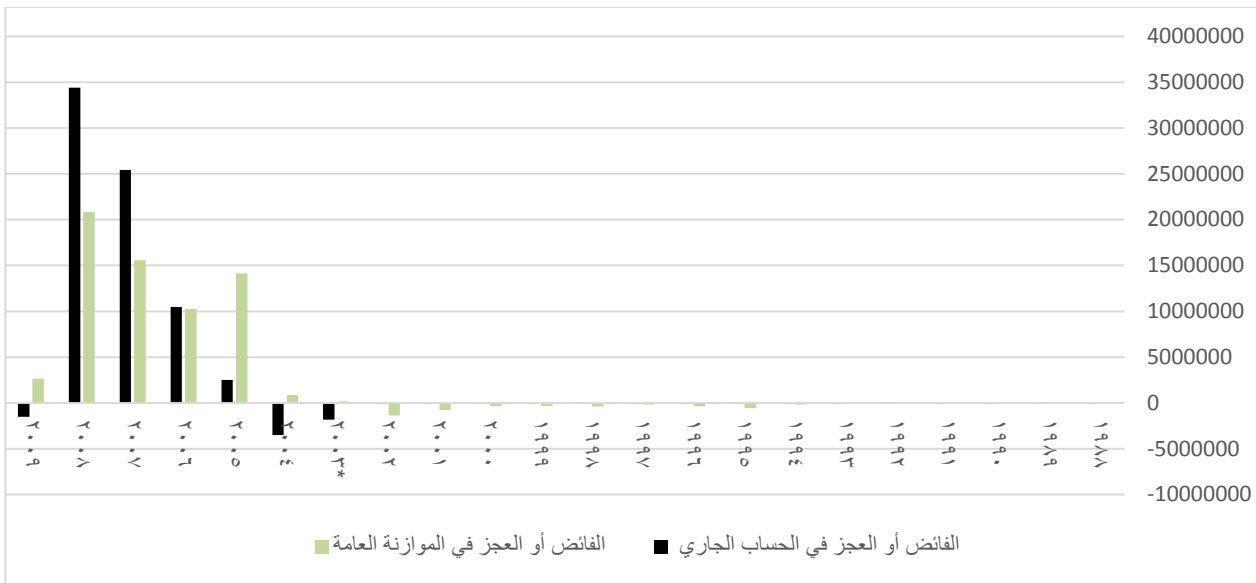
ومن التحليل أعلاه يبدو أن هناك علاقة وثيقة تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الخارجي، أي أن السياسة المالية التوسعية والمنعكسة في عجز الموازنة العامة أو تراجع الفائض، قد أدت إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية و من ثم المستوردة لعدم كفاية السلع المحلية، وبالتالي عجز الحساب الجاري.

وكما اشرنا في الجانب النظري، أن نظرية العجز المزدوج تعد احد النظريات المفسرة لطبيعة العلاقة بين العجزين وان هذا يختلف بحسب مصادر التمويل، ووفقاً لمصدر التمويل الخارجي، فإذا كانت أسعار الصرف ثابتة فانه لا توجد علاقة بين العجزين، وبما أن العراق يعتمد أسعار الصرف المثبتة محلياً، أي أن سعر

صرف العملة المحلية محددة من قبل السلطة النقدية في البلد؛ لذا يمكن القول بأنه لا وجود لأي نوع من العلاقة بين العجزين وفقاً لنظرية العجز المزدوج.

ويوضح الشكل البياني (5) حالات الفائض أو العجز في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري، إذ أن اغلب حالات العجز في الموازنة العامة قد رافقها حالة العجز في الحساب الجاري، كما أن اغلب حالات الفائض في الموازنة العامة قد رافقها حالة الفائض في الحساب الجاري.

شكل (5) الفائض والعجز في الموازنة العامة والحساب الجاري في العراق للمدة 1988-2009



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

### المبحث الثالث:

قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في العراق للمدة 1988-2009

أولاً: اختبار استقرارية Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع (ADF test)

لقد تم إجراء اختبار (ADF)، لاستقرارية البيانات ولفترات إبطاء مختلفة لمتغيرات الدراسة وعند

المستويات والفروق، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

جدول (2) ADF test لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		A	b	A	B
BD GDP	2	-2.42	-0.82	-4.39**	-2.43
CAD GDP	2	-2.67	-2.61	-3.99**	-2.7***

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

\*، \*\*، \*\*\*، تعني معنوي عند مستوى 1 %، 5%، 10% ، على التوالي.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

وهذا يعني بان المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى وبوجود قاطع واتجاه عام للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند مستوى معنوية (5%) وعند (2) فترة إبطاء.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen cointegration test) .:

جدول (3) Johansen cointegration test

القيم الحرجة Critical value	القيم الإحصائية statistic value	الفرضية البديلة	فرضية العدم
<b>1. اختبار trace</b>			
15.49	34.39**	$r > 0$	$r = 0$
3.84	1.28	$r > 1$	$r \leq 1$
<b>2. اختبار maximum</b>			
14.26	33.11**	$r = 1$	$r = 0$
3.84	1.28	$r = 2$	$r = 1$

\*، \*\*، \*\*\*، تعني معنوي عند مستوى 1 %، 5%، 10% ، على التوالي.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ونسنتج من الجدول أعلاه بوجود على الأكثر متجه مشترك واحد بين المتغيرات، وان هذه المتغيرات ترتبط بعلاقة في الأجل الطويل.

ثالثاً: اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

لقد تم إجراء اختبار السببية لكرانجر على متغيرات الدراسة وكانت النتائج كالتالي:

جدول (4) اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

العلاقة	F. Statistic	Probability
BD GDP → CAD GDP	5.024	0.02
CAD GDP → BD GDP	1.964	0.08

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ونسندل من نتائج الجدول (4) بوجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري و باتجاهين.



رابعاً: تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:.

قبل تحليل نموذج VAR لمتغيرات عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، لابد من تحديد عدد التخلفات أو الإبطاء لمتغيرات الدراسة،

جدول (5) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.71	5.33	5.43	5.35
1	23.39	0.27	4.35	4.65	4.41
2	25.93*	0.07*	3.02*	3.52*	3.12*

\*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبؤي النهائي.

AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكاروز.

HQ: معيار هاتان - كوين.

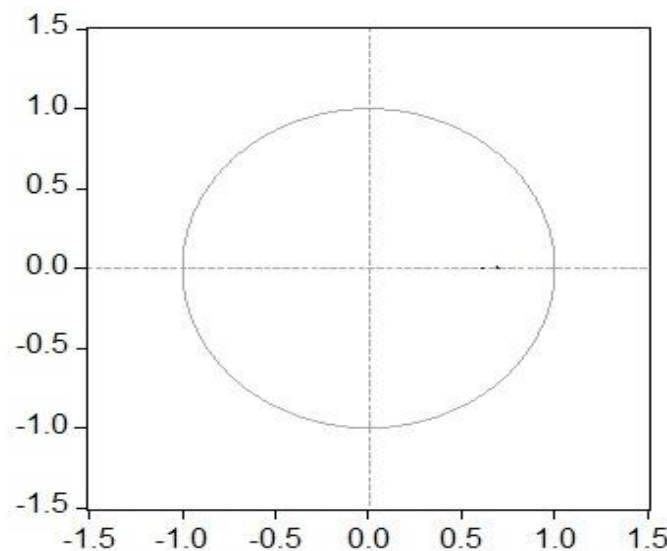
المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ومن الجدول أعلاه يتضح أن عدد فترات الإبطاء هو فترتين اعتماداً على معيار اكايك AIC وسكاروز SC، إذ

تم اختبار التخلف لمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها أقل قيمة.

و لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن ملاحظة الشكل البياني الآتي:

شكل (6) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري



المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ويتضح من الشكل البياني أعلاه بان جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

ويوضح الجدول (6) نتائج التحليل القياسي لمتجه الانحدار الذاتي، واستناداً إلى الجدول أدناه، يتضح أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة أو سنتين سابقتين ترتبط بعلاقة طردية مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، أي أن زيادة بنسبة (1%) في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة أو السنتين السابقتين سوف تؤدي إلى زيادة في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (0.427%) أو (0.514%) على التوالي. أما نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة فإنه يرتبط بعلاقة طردية أيضاً مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، في حين تكون العلاقة عكسية بين نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين و نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، أي أن زيادة في نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي للسنتين السابقتين بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (4.28%). وان القوة التفسيرية للنموذج توضح (72%) من التغيرات الكلية. كما ترتبط نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة و سنتين سابقتين بعلاقة طردية مع نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية.

جدول (6) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	BD GDP	CAD GDP
C	2.38 (2.18) [1.09]	0.01 (0.01) [1.07]
$\Delta BD GDP_{(-1)}$	0.427 (0.25) [1.72]	0.001 (0.001) [1.48]
$\Delta BD GDP_{(-2)}$	0.514 (0.25) [2.07]	0.003 (0.01) [2.94]
$\Delta CAD GDP_{(-1)}$	0.228 (48.28) [2.11]	1.602 (0.21) [7.65]
$\Delta CAD GDP_{(-2)}$	-4.284	-1.653

	(55.49)	(0.24)
	[-0.87]	[-6.87]
<b>R<sup>2</sup></b>	<b>0.72</b>	<b>0.86</b>
<b>F. Statistic</b>	<b>9.57</b>	<b>24.03</b>
<b>Log Likelihood</b>	<b>-65.63</b>	<b>43.16</b>
<b>Akaike AIC</b>	<b>7.06</b>	<b>-3.81</b>
<b>Schwarz sc</b>	<b>7.31</b>	<b>-3.56</b>

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

( ) تشير إلى Standard errors، [ ] تشير إلى اختبار t

إما علاقة نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة فإنها تكون طردية مع عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، في حين تكون العلاقة عكسية بين عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين وعجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، أي أن زيادة بنسبة (1%) في عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين تؤدي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (1.653%). وان القوة التوضيحية للنموذج تفسر (86%) من التغيرات الكلية، كما أن المتغيرات معنوية على مستوى النموذج. واستناداً إلى التحليل أعلاه فإن علاقة المتغيرات التوضيحية مع نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر تفسيراً من علاقة المتغيرات مع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أ. الاستنتاجات:

استناداً إلى ما تقدم ومن خلال استعراض نتائج تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري خلال المدة 2009.1988، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وان طبيعة هذه العلاقة تعتمد على السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد وآثارها على الاقتصاد الكلي.
2. أن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز والذي يعني خلق كمية إضافية من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية وبدون غطاء يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد وخاصة في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

3. يمكن أن تمويل الدولة العجز عن طريق الاقتراض المحلي سواء كان من البنوك التجارية وإن أثر ذلك على عرض النقد يعتمد على مدى امتلاك هذه البنوك احتياطات إضافية، أو تمويل العجز عن طريق الاقتراض من الجمهور وإن ذلك لا يكون له أي أثر على عرض النقد.

4. أن قيام الدولة بتمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي يعتمد أثره على نظام الصرف المتبع في البلد، فإذا كان النظام يعتمد أسعار الصرف الثابتة، فلن تكون هناك علاقة بين العجزين، أما إذا كانت أسعار الصرف مرنة فتوجد علاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري.

5. أن عجز الحساب الجاري في البلدان النامية غالباً ما ينتج عن عجز الميزان التجاري، إذ أن أغلب صادرات هذه البلدان تتركز على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الاستخراجية، وإن هذه السلع موضع للصدمات الخارجية وبالتالي انعكاس آثارها سلباً على ميزان المدفوعات، لذا يمكن القول أن سبب الاختلال الخارجي فيها ينشأ من اختلال الهيكل الإنتاجي.

6. يتضح من نتائج التحليل القياسي لمتجه الانحدار الذاتي:.

أ. أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة أو سنتين سابقتين ترتبط بعلاقة طردية مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

ب. أما نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة فإنه يرتبط بعلاقة طردية أيضاً مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، في حين تكون العلاقة عكسية بين نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين و نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية .

ج. كما ترتبط نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة و سنتين سابقتين بعلاقة طردية مع نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية.

د. إما علاقة نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة فإنها تكون طردية مع عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، في حين تكون العلاقة عكسية بين عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين وعجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

## ب . التوصيات :-

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يمكن طرح التوصيات الآتية :-

1. استناداً إلى طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يجب أن تكون هناك سياسات اقتصادية فاعلة من أجل تحديد اثر المتغيرات الاقتصادية ومدى فعاليتها، لذلك لابد أن تكون هذه السياسات ذات دور مهم في تحقيق التوازن المالي والخارجي.
2. تقييد الإصدار النقدي وعدم تماهي السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي في الإصدار النقدي، لما لذلك من اثر في الحد من الضغوط التضخمية في البلد، والعمل على إن تكون نسبة الزيادة في عرض النقد مكافأة لمعدل نمو الناتج المحلي السنوي.
3. العمل على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية لغرض زيادة نسبة مساهمتها في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري عن طريق الصادرات، وهذا يتحقق من خلال الدعم التدريجي للدولة لهذه القطاعات إلى أن تصل المستوى الذي تتمكن من خلاله الوقوف بوجه المنافسة الخارجية.
4. أن إتباع سياسة مالية توسعية من شأنها زيادة النفقات العامة تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيرادات لسد الطلب المتزايد، لذا لابد من العمل على تشجيع وتحفيز الإنتاج المحلي وخاصة الزراعي من أجل نجاح آلية عمل المضاعف والمعجل، لان الزيادة في الطلب هذه ستعكس في زيادة متطلبات الإنتاج من العمل والمواد الأولية وهذا سينعكس على زيادة الدخل.

## المصادر والمراجع

## أولاً: المصادر العربية

## أ. الكتب

1. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم المنصور، دار المريخ، الرياض . السعودية، 1999.
2. جوارثيني، جيمس، وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي . الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض . السعودية، 1999.
3. خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1982.
4. سيجل، باري، النقود والبنوك والاقتصاد . وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدا لله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض . السعودية، 1987.
5. كريانين، موردخاي، الاقتصاد الدولي . مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض . السعودية، 2007.

ب . التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للإحصاء والأبحاث . مجموعات إحصائية لسنوات مختلفة  
1988 - 2009.

ثانياً: المصادر الأجنبية

#### A- Books

1- Rudiger Dornbusch And Others, Macroeconomics, 12<sup>th</sup> Ed, McGraw-Hill Companies, INC. USA, 2011.

Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7<sup>th</sup> Ed, South-Western, USA, 2010

2- Steven Husted & Michael Melvin, International Economics, 8<sup>th</sup> Ed, Pearson, NY, USA, 2010.

3- Denis R. Appleyard & Others, International Economics, 5<sup>th</sup> Ed, McGraw-Hill, (1) NY, USA, 2006.

#### B- Researches and Studies

1- Alberto Bagnai : Structural Breaks And The Twin Deficits Hypothesis , November 2006 , IMF, IEEP

3 , Springer \_ Verlag 2006.

2- Farrok K. Langdana, Macroeconomic Policy : Demystifying Monetary And Fiscal Policy, 2<sup>nd</sup>, Spring. NY, USA, 2009.

3- Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference , London \_ England , February 4 . 2005.

4- Bai . C. E & Qian . Z . : Factor Income Share In China: Stories Behind Statistics, Economic Research Journal ( JingJi Yan Jin ) , Vol .3 , 2009 .

5- Alan Greenspan : Current Account , Presented At The Advancing Enterprise 2005 Conference , London \_ England , February 4 . 2005.

6- Robert Eisner: Budget Deficits: Rhetoric And Reality, American Economic Association, The Journal Of Economic Perspectives, Vol .3. No. 2, 2010.

7- St. Charles Missouri: How Dangerous Is The U.S. Current Account Deficit, Economic Policy Lecture Series Linden Wood University, November 9, 2005.

8- Janet L. Yellen : Symposium On The Budget Deficit, American Economic Association , The Journal Of Economic Perspectives , Vol . 3 , No . 2 , 2010.